

1- مفهوم الزمن :

أ - الزمن في المعجم:

جاء في لسان العرب (زمن: اسم لقليل الوقت وكثيره، الزمن و الزمان العصر و الجمع أَرْمُنٌ و أَرْمَانٌ و أَرْمِنَةٌ و زَمَنَ زَمِينٌ شديد و أَرَمَنَ الشيء طال عليه الزمان و الاسم من ذلك الزمن و الزمنة).

ودارسو الزمن يرون أن الزمن اثنان الأول إلهي يحدده الأزل و الثاني إنساني يحدده الوقت، الزمان و الدهر و الوقت؛ فالزمان هو الدهر، وهما ساعات الليل و النهار، و الوقت الطويل أو القصير و العرب تقول: أتيتك زمان الصرام، يعني به وقت الصرام وقال قوم إن الدهر مدة بقاء الدنيا من ابتدائها إلى انقضائها، وقال آخرون بل دهر كل قوم زمانهم. ويذكر صاحب الفروق اللغوية أبو هلال العسكري(ت395هـ) فروقا بسيطة بين (الزمان (و) الدهر (وبين) الزمان (و) المدة(، ففي الأول أي بين الدهر و الزمان «أن الدهر جمع أوقات متوالية مختلفة كانت أو غير مختلفة، ولهذا يقال للشئ مدة ولا يقال دهر لتساوي أوقاته في برد الهواء وغير ذلك، وأيضا من المدة ما يكون أطول من الدهر، ألا تراهم يقولون، هذه الدنيا دهور ولا يقال الدنيا مدد»

ويقول في الفرق بين (المدة (و) الزمان (أن اسم الزمان يقع على كل جمع من الأوقات وكذلك المدة إلا أن أقصر المدة أطول من أقصر الزمان، ولهذا كان معنى قول القائل لآخر إذا سألته أن يمهله

(أَمَهَلَنِي زَمَانًا آخَرَ) غير معنى قوله (مدة أخرى (لأنه لاختلاف بين أهل اللغة أن معنى قوله: مدة أخرى أطول من زمن ومما يوضح الفرق بينهما أن المدة أصلها المدُّ وهو الطول . ونجد للزمن ألفاظا مبهمه نتعرض لتعريف بعض منها فيما يأتي:

- الزمان: تنص المعاجم اللغوية على أن الزمان و الزمن اسم للقليل من الوقت وكثيره و الجمع أَرَمِنٌ و أَرَمِنَةٌ، كما تنص على أن الزمان يقع على فصل من فصول السنة، ومن ذلك قولهم زمان الرطب و الفاكهة، و زمان الحر والبرد.

- الدهر: يعدُّ لفظ الدهر من أكثر الألفاظ دورانا على لسان الجماعة العربية، وقد استعملته مرادفا للفظ الزمان ، يقول الأزهري (ت370هـ) « (سمعت غير واحد من العرب يقول : أقمنا بموضع كذا و على ماء كذا دهورا وإن هذا البلد لا يحملنا دهورًا طويلا أي مدة من الزمن.»

كما نجد اللفظ يحمل دلالة الزمن المطلق فالدهر الأمد الممدود يقول ابن سيده : «الدهر مدة بقاء الدنيا إلى انقضائها وقيل دهر كل قوم زمانه، وفي الحديث لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر تعالى عن ذلك، لأن الدهر عرض وليس ربنا عرض و إنما أراد أن ما تنسبونه إلى الدهر إنما هو فعل الله عزَّ وجلَّ وجمع الدَّهْرِ أدْهَرُ ودُهورٌ »

- الوقت: مقدار من الزمان، محدد في ذاته، و الجمع أوقات، و التوقيت تحديد الأوقات، تقول وقت الشيء يوقته جعل له زمنا يقع فيه. ومن ذلك قوله تعالى: () .

- اليوم: وهو المدة المقدره من طلوع الشمس إلى غروبها، ومعانيه في ذلك عديدة، من بينها الدّهر، و الوقت مطلقا، ويستعمل اليوم على وجهين أحدهما أن يجعل اسما النهار خاصة. و الوجه الآخر أن يكون اليوم اسما للمدة الجامعة للزمانين جميعا، أي الليل و النهار، ويبدو أن في مبتدأ اليوم اختلافات بين الأمم، فالعرب يكون مبتدأ اليوم عندها من غروب الشمس أمّا منتهاه فيكون عند غروب الشمس، مرة ثانية .

و اليوم قسمان هما الليل والنهار يتساويان في مقدار الوقت تارة، و يختلفان في أخرى تبعا لمنازل الشمس في الفلك، وكل قسم منها ينقسم إلى عدة أجزاء وأسماء هذه الأجزاء عديدة ومتباينة نظرا لأن العرب تتسع في استعمال المفردة الواحدة و تطورها مصطلحا واختلاف التسميات بسبب اختلاف الأمكنة و اللهجات و الأزمنة.

ب - المفهوم الاصطلاحي للزمن في التراث العربي:

نجد لمصطلح الزمن في التراث العربي رواجًا كبيرًا، فقد درس النحاة العرب الزمن و المكان النحويين تحت عنوان واحد في قسم المفعولات –المفعول فيه –لأنّ لهما وظيفة نحوية واحدة ، و الفرق بينهما فرق معجمي ليس غير .

فالزمن اللغوي هو زمن بعيد عن المعاني الفلسفية، إذ لا يعتمد على العدّ والقياس ولا عن المعاني المعجمية ولا عن الإدراك و الإحساس، إنما يعتمد على التركيب اللغوي، وعلى الجملة المنطوقة أو المكتوبة، وما فيها من صيغ فعلية وأدوات وحروف ونواسخ، وقد يكون هذا الزمن اللغوي هو زمن الفعل المفرد، وقد يكون زمن الجملة التامة، وهذا النظر ليس من شأن الناس عامة، إنما هو من اختصاص اللغوي أو النحوي المتمكن من تشكيلات اللغة ونمطيتها، وطرق تركيبها، وليس من شأن هذا اللغوي أو النحوي أن ينظر في الزمن أهو وجودي أم مثالي، محمود أم مطلق، كما هو صنيع الفلاسفة، وهو لا يأتي بشيء من خارج النص، إلا بما يفيد في الفهم كالقريظة الحالية التي هي المقام الذي ورد فيه الكلام.

وهكذا يتبين أن معنى الزمن الفلسفي معجمي تفيده الكلمات المصطلح عليها لتكون وحدات قياس له، من مثل اليوم والساعة في حين لا يكون معنى الزمن اللغوي النحوي إلا وظيفيا من خلال الاستعمال. وهذا الأخير وجدناه في الكتب التراثية مرتبط بالفعل، إذ الفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان، ومن خصائصه صحة دخول قد و حرفي الاستقبال و الجوازم.

وما وجدناه كذلك أن النحاة قد فرقوا بين مصطلحي الزمن و الزمان هي حيث إن « : الزمن كمية رياضية من كميات التوقيت تقاس بأطوال معينة كالثواني و الدقائق و الساعات والليل و النهار و الأيام و الشهور و السنين و القرون والدهور و الحقب و العصور فلا يدخل في تحديد معنى الصيغ المفردة ولا في تحديد معنى الصيغ في السياق ولا

يرتبط بالحدث كما يرتبط الزمن النحوي، إذ يعتبر الزمن النحوي جزءاً من معنى الفعل
فزمان الظرف هو زمان اقتران حدثي فعلين لا فعل واحد وزمان ما نقل إلى استعمال
الظرف من الأسماء هو مفهوم الاسم عن طريق المطابقة وليس مفهوم الفعل عن طريق
التضمن»

وينبغي أن نفرق بين مصطلحي الزمن النحوي و الزمان، إذ أن الزمن النحوي وظيفة في
السياق يؤديها الفعل أو الصفة أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم كالمصادر. و
الزمن بهذا المعنى يختلف عنه في الصرف، إذ هو وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق،
فلا يستفاد من الصفة التي تفيد موصوفاً بالحدث ولا يستفاد من المصدر الذي يفيد الحدث
دون الزمن.

فالفعل يدل على اقتران أمرين أحدهما حدث تعبر عنه الحروف الأصلية الثلاثة و
يلخصه مصدر هذا الفعل و الثاني زمن تدل عليه صيغة الفعل إذ تدل (فَعَلَ) (وما كان من
قبيلها على الماضي وتدل) (يَفْعَلُ) (وما كان من شبهها على الحال أو الاستقبال كما تدل عليهما
(أَفْعَلُ).

وهذا الزمن الذي تدل عليه الصيغة عند الأفراد زمن صرفي؛ لأن الصيغة بمفردها
زمن صرفي ولكن بمجرد أن تدخل في التركيب أو السياق يتحول معناها من زمن صرفي
إلى زمن نحوي. فالزمن النحوي عند اللغويين هو زمن الصيغة الفعلية داخل التركيب أو
السياق لا خارجه.

2-الزمن و أقسام الكلم:

نحاول هنا توضيح رأي النحاة العرب في تصوير أقسام الزمن وإلى كم قسم ينقسم؟
وكيفية تقسيم الصيغ الفعلية العربية؟ من وجهة النظر الصرفية -بعيداً عن السياق اللغوي
حتى توافق أقسام الزمن، وحتى يتمكن للصيغة الفعلية التعبير عن هذه الأقسام بدقة، سواء
أكان هذا الزمن ماضياً أم حاضراً أم مستقبلاً، وذلك لأنهم سلموا بأن أقسام الزمن من وجهة
النظر العقلية هي:الزمان الماضي و الحاضر و المستقبل وهي أقسام الزمن الثلاثة الأساسية
التي اهتدى إليها الإنسان منذ القديم وخلال العصور المتعاقبة، لما تأمل تعاقب الليل و النهار
و الشهور و فصول السنة و الدورة القمرية وغير ذلك من الأشياء الطبيعية التي استغل
حركاتها واستعملها كوسيلة من وسائل القياس الزمني، ولا يزال العلماء يحاولون حتى الآن
النظر في الوسائل و الأساليب
و الأجهزة التي تكون أكثر دقة لقياس هذا الزمن.

لقد اعتمد النحاة على الزمن في تقسيم الكلام و تصنيفه، يقول سيبويه «:فالكلم اسم
وفعل وحرف لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم رجل و فرس، وأما الفعل فأمثلة أخذت من
لفظ أحداث الأسماء و بينت لما مضى ولما يكون، وما هو كائن لم ينقطع» نجد سيبويه
في هذا التعريف قد جعل الزمن عاملاً أساسياً في التفريق بين أقسام الكلم الثلاثة وجعل الزمن
منوطاً بالفعل وحده.

ولما كان الزمن من خصائص الفعل، ومقوماته كان من البديهي أن يعبر الفعل عن الزمن وأن يعرب عن أقسامه بدقة، وذلك بصيغ وأبنية و تراكيب معروفة في كل لغة و اللغات تختلف في وسائل التعبير عن الزمن، إذ لكل لغة نظامها الخاص الذي يميزها عن غيرها، ولكنها تشترك في أنها تعبر على الأقل عن الأقسام الأساسية للزمن. فالزمن كما يراه سيبويه ثلاثة أقسام أساسية بنيت من أجلها الأفعال:

1. الزمن الماضي: وهو الذي عبر عنه بـ "لما مضى"
2. الزمن المستقبل: وهو الذي عبر عنه بـ "لما يكون ولم يقع"
3. الزمن الحاضر: وهو الذي عبر عنه بـ "ما هو كائن لم ينقطع"

ولما اختلفت الأزمنة اختلف بناء الأفعال، حتى تعبر عن هذه الأزمنة الثلاثة. ويوافقه أبو العباس المبرد على هذا التقسيم الثلاثي للزمن، قال: (الضرب اسم للفعل على أحواله الثلاثة، الماضي، الموجود و المنتظر) وهذا أبو العباس ثعلب، وهو من نحاة الكوفة البارزين و المعاصر للمبرد يذهب المذهب نفسه في اعتبار الزمن ثلاثة أقسام ولذلك بنيت الأفعال حتى توافق اختلاف الأزمنة الثلاثة، الماضي و الحاضر و المستقبل. قال: (ظننت تقع لما مضى ولما أنت فيه ولما لم يقع.)

يبود من النصوص المذكورة أن النحاة بصريين وكوفيين يذهبون المذهب نفسه في اعتبار أن الزمن ثلاثة أقسام: ماض و حاضر و مستقبل، وهذا التوافق واضح أيضا في التعابير التي استعملوها للتعريف بأقسام الزمن.

أما النحاة المحدثون فقد بقى الزمن عندهم عنصراً أساسياً للتفريق بين أقسام الكلم فتمام حسن عندما دعا إلى التقسيم السباعي للكلم الاسم و الفعل و الأداة و الصفة و الخالفة و الظرف و الضمير قد جعل من الزمن قيمة خلافية تميز بين تلك الأقسام و تحدث عن الزمن في كل من هذه الأقسام وجوداً و عدماً، وبيّن الفرق بين الزمن في الفعل وفي هذه الأقسام إن وجد.

وعلى الرغم من تعدد الآراء حول تقسيم الزمن إلا أنها لا تخرج عن كون الزمن يتألف من ضربين: الأول من ما ماض و حاضر و مستقبل و الثاني من ساعات و أسابيع و فصول و سنين.

لقد اتفق النحاة -بصريين وكوفيين- على عدّ صيغة (فَعَلَ)، و (يَفْعَلُ) (الدالة على الزمن، لكنهم اختلفوا في صيغة) (أَفْعَل) (ففي حين جعل البصريين (فَعَلَ) (قسيمًا لـ (يَفْعَلُ) و) (فَعَلَ) (في الدلالة الزمنية، نرى الكوفيين أبعدها من هذا التقسيم، ولم يجعلوها قسيميا لـ (فَعَلَ) و) (يَفْعَلُ) ، بل جعلوه قسما من الفعل المضارع .

ويرى السامرائي أن الكوفيين كانوا على حق في إبعاد الأمر من أن يكون قسيميا للماضي و المستقبل، و ذلك أن (فعل الأمر) (طلب، وهو حدث كسائر الأفعال غير أن دلالاته الزمنية غير واضحة، ذلك أن الحدث في هذا) (المطلب) (غير واقع إلا بعد زمان التكلم و ربما لم يترتب على هذا الطلب أن يقع حدث من الأحداث.

و إذا كان الزمن النحوي وظيفية في السياق فعلينا أن ننظر في هذا السياق لنكتشف عن الزمن، و الذي يمكننا من هذا هو أنواع مباني الجملة العربية . فالجملة العربية تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما : **الجملة الخبرية و الجملة الإنشائية**، أما الجملة المثبتة فإنها تحتفظ لصيغتي (فعل (و) يفعل (الذي أعطاه إياها النظام الصرفي فيظل (فَعَلَ (ماضيا ويظل (يَفْعَلُ (حالا أو استقبالا بحسب ما يضمه من الأدوات كالسَّين و سوف، ثم بحسب ما يعرض للزمن في هاتين الصيغتين من معاني الجهة التي تفصح عنها اصطلاحات البعد و القرب و الانقطاع و الاتصال و التجدد و الانتهاء و الاستمرار و المقاربة و الشروع و العادة و البساطة، أي الخلو من معنى الجهة أو بعبارة أخرى عدم الجهة، فيكون معنى الجهة هنا معنى عديمًا .

فالنحاة العرب لم يخصصوا للزمن النحوي (السياقي (مباحث وافية، ولم يدرسوه في باب مستقل بارز من أبواب دراستهم، ولذلك كان ضروريا عدم الاكتفاء بالنظرة العجلى إلى أبواب النحو العربي للحكم على هذه القضية برمتها ،ومن هنا صاغ لدى بعض الدارسين نحو تمام حسان جميع الأنظار النحوية المتفرقة في تضاعيف المصنفات اللغوية ، و تفسيرها، لكن هذا مشروط بالانطلاق مما هو موجود في العربية ،حتى لا يقع الدارس في خطأ اصطناع جداول تصريفية هي في الأصل ترجمات حرفية لبنى تركيبية أجنبية، وليست هناك فائدة ترجى من هذه الجداول على النحو الذي وصفناه لأنها لا تعبّر عمّا هو كائن ضمن الاستعمال المعهود في العربية، بل ما هو مفروض على البنى الزمنية للعربية أو عمّ يشتهي أن يكون .

2- مفهوم السياق:

أ -السياق في المعجم:

أصل السياق سواق فقلبت الواو ياء لكسر السين، وهما مصدران للفعل ساق يسوق وتضم مادة (سوق (في معجمات اللغة استعمالاتها منها : ما ذكره الخليل من أنها بمعنى نزع الروح، رأيته يسوق سياقا، أي ينزع نزعا عند الموت .و السياق :المهر، يقال ساق الرجل إلى المرأة الصداق والمهر سياقا وإن كان دراهم أو دنانير لأن أصل الصداق عند العرب الإبل ، وهي التي تساق، فاستعمل ذلك في الدرهم و الدينار وغيرهما .وساق فلان من امرأته أي أعطاها مهرها ، وساق الماشية يسوقها سوقا وسياقا وأساقها، فهو سائق وسواق . و السيقة :ما يساق من الدواب وهناك معنى آخر للسياق وهو التساوق و التتابع وغيرها من المعاني.

ب - التعريف الاصطلاحي للسياق في التراث:

السياق من الركائز التي عول عليها العلماء العرب القدامى في تفسير الظواهر اللغوية؛ لأنهم وجدوا أن ظاهر اللفظ وما يحمله من معان بعيدًا عن السياق و المقام لا يعين على الكشف عن معناه . وهذا يدل على معرفتهم لأثر السياق ودوره في الكشف عن المعنى . وقد تضافرت جهودهم على إظهار مصطلح السياق . و الأمثلة كثيرة على أصالة هذا المبدأ

الفني في التراث العربي (التفسير، علوم القرآن و الأصول، علوم الحديث و البلاغة و النحو و اللغة وغيرها)، فقد تحدث علماء القرآن عن أسباب النزول و أفردوها بالتأليف، و تحدث علماء الحديث عن أسباب الورود، و تحدث الأدباء و النقاد عن أسباب وظروف التأليف، و قد صرّح بعضهم بالسياق أحيانا و منهم من مارسه دون تصريح، إذن فمصطلح السياق لم يكن جديدًا، بل وجد عند علمائنا من مفسرين و أصوليين و لغويين و بلاغيين وغيرهم، و قد قالوا به منذ مئات السنين .

بالرغم من ورود لفظ السياق عند اللغويين أو البلاغيين أو المفسرين أو الأصوليين إلا أنه يستعمل استعمالات (سياقية) مختلفة و قابلة لتعدد الفهم . و يمكن أولاً إطلاق حكم مفاده أنه مع تعويل القدماء على السياق و الإفادة منه في فهم النصوص أو بنائها، إلا أنه لم يعتد به مصطلحاً قائماً في العلوم المشار إليها، بل دليل أنه لم يوضع له تعريف معين، ولم يجر له في كتب الاصطلاح ذكر.

- 3 أنواع السياق :

ذكر الباحثون عدة أنواع للسياق، منها السياق اللغوي -اللفظي -و السياق العاطفي السياق المستعار، و سياق الموقف، و الموقف الاجتماعي و الخارج عن المركز و السياق الداخلي و السياق الأدبي (السياق في لغة الأدب (وغيرها). و لتعدد أنواع السياق بين الباحثين، فإننا نرتضي تقسيماً يناسب بحثنا وهو:

أولاً: (السياق اللغوي) (الإطار الداخلي للغة): (و يشمل): (السياق الصوتي)، (السياق الصرفي) (السياق النحوي) (السياق المعجمي الدلالي):

وهو النص الذي ترد فيه اللفظة، وهذا السياق يستند في تحديد معنى الكلمة إلى عناصر لغوية تفيد الكشف عن المعنى الوظيفي لهذه الكلمة، فهو يشرف على تغيير دلالة الكلمة تبعاً لتغيير يمس التركيب اللغوي، كالتقديم و التأخير في عناصر الجملة فقولنا: زيد أتم قراءة الكتاب تختلف دلالتها اللغوية عن جملة "قراءة الكتاب أتمها زيد" فهو يتناول البنية الداخلية للغة من دون الرجوع للمجتمع، وهو نسق الكلام، إذ ترتبط الكلمات في السياق بعلاقتها بما قبلها وما بعدها، إذ ينبغي النظر إلى الكلمة على مستوياتها اللغوية المختلفة (الصوتية و الصرفية و النحوية و المعجمية) (فموقع الكلمة و ترتيبها هو الذي يحدد قيمتها الدلالية في التركيب، كالتقديم و التأخير في عناصر الجملة، و ما يعطيه من معنى، بل يتعدى ذلك إلى أثر السياق اللغوي في اختيار الألفاظ و إثارة لفظ على آخر.

يمكن التمثيل لهذا القسم بكلمة (حسن) (التي قد تقع وصفاً لأشخاص) (رجل امرأة، ولد، طبيب، زوجة) (فتعني مع كل واحدة منها ناحية من المعنى هي المقصودة، فرجل حسن تعني الإشادة بأخلاقه، وإذا قلنا طبيب حسن، أردنا الإجابة في عمله و علمه، و تقول: زوجة حسنة، نريد حسن التبعّل، و قد تقع الكلمة نفسها وصفاً لأجناس مثل

(ملح، دقيق، ماء هواء ...) (و لا شك في أن معناها سيتغير تبعاً لتغير ارتباطها بالكلمات المقترنة بها في الجملة فيوم حسن قد نعني به لطيف الجو معتدل الحرارة، و سنة حسنة قد

نعني بها كثيرة الأرباح، وهكذا يتغير المعنى تبعاً لسياقات اللغة، وغير هذا لدنيا القرائن اللفظية أو المقالية التي تعين على تحديد دلالة الجملة، مثل النبر والتنغيم وغيرها وكل هذه القرائن هي من قبيل السياق اللغوي .

وكان أول من استخدم السياق بهذا المعنى الشافعي (ت204هـ (حين عقد بابا في كتابه الرسالة أسماء»: باب الصنف يبين سياقه معناه»، وبالرغم من أنه لم يعرفه إلا أنه ساق أمثلة من القرآن الكريم مثل قوله تعالى: (ثم قال « :فابتدأ جلّ ثناؤه الآية بمسألتهم عن الحرية الحاضرة البحر، فلما قال: (دلّ على أنه إنّما أراد أهل القرية؛ لأن القرية لا تكون عادية ولا فاسقة بالعدوان في السبت ولا في غيره، وإنّما أراد بالعدوان أهل القرية الذين بلاهم بما كانوا يفسقون.»

وواضح من استدلاله بما يعدّ لفظ القرية أنه يعني سياق النص، أو ذلك الذي عبر عنه قبل ذلك بقوله «: وتبتدئ العرب الشيء من كلامها يبين لفظها فيه عن آخره وتبتدئ الشيء يبين آخر لفظها منه عن أوله.»

وهذا السياق في القرآن الكريم هو نظم القرآن و صياغته المغايرة لأشكال الخطاب العربي، بعدّه طريقة خاصة من النسيج و الصياغة، و أسلوباً منفرداً في التركيب و الترتيب في أنساق متناهية يتعلّق بعضها ببعض، و يشدّ أسر السابق فيها بالتالي و التالي بالسابق في نسج متقن يجعل النص القرآني بسوره المائة و الأربع عشرة نصاً واحداً يشير بعضه إلى بعض في نسق محكم من النظم و نسيج جديد من التركيب و تناسب محكم بين اللفظ و المعنى.

ثانياً: السياق غير اللغوي (الإطار -الخارجي للغة -الحالي) (سياق الموقف) (السياق العاطفي) (السياق الثقافي):

يسمى السياق غير اللغوي بتسميات منها (سياق الحال (و المسرح اللغوي أو المقام أو كما يسميه فيرث سياق الحالة أو سياق الظروف (context of situation) أو السياق الاجتماعي الذي يحوي الحدث الكلامي، فتبنى منه ومن الحدث الكلامي العملية اللغوية، إذ يشمل السياق على (الكلمات و الجمل الحقيقية السابقة و اللاحقة ..كما ينبغي أن يشمل كل ما يتصل بالكلمة من ظروف و ملابسات، و العناصر غير اللغوية المتعلقة بالمقام (و المقام هو المعنى عند فيرث أو هو جزء منه مهم، إذ يبقى) معنى المقال بحاجة إلى معنى المقام ... الذي يضم القرائن الحالية إلى ما في السياق من قرائن مقالية)، فينتهي الأمر إلى كون المقام هو المتحكم في المعنى .وهو يتطلب كذلك موازنة بين الموقع الاجتماعي المتحدث و أثره في اختيار نوع اللغة و الأسلوب ونوع الموضوع الذي يتحدث به وهكذا.

و البلاغيون بوجه خاص يستخدمون مصطلحي الحال و المقام للدلالة على ما نسميه سياق الموقف؛ أي على القرائن الخارجية المتعلقة بالمتكلم أو المخاطب أو الحالة العامة للكلام، باعتبار المكانة الاجتماعية لطرفي التخاطب، وإذا كان هذا التعميم جائزاً في

هذه المصطلحات لكونها تقبل ذلك، فإن المفاهيم المستفادة من بعض استخدامات لفظ السياق لها خصوصية الدلالة، قد تقود إلى بناء مفهوم للسياق في التراث العربي.

يمكن أن نمثل لهذا القسم بكلمة **يكره** (إذ يتحدد معناها في هدي السياق العاطفي، إذ نجد درجة القوة و الضعف في الانفعال، بما يقتضي من تأكيد أو مبالغة أو اعتدال، إذ لا تدل كلمة **يكره** على ما تعنيه كلمة **يبغض**) مع أنهما يدلان على أصل واحد من المعنى، لقد جعل أولمان ((olmanne)المعنى العاطفي قسيما للمعنى الموضوعي، وليس أمامنا غير السياق الذي يبين المراد من الكلمة المستعملة؛ إثارة العاطفة أو معناها القياسي يشارك ذلك السياق سياق الموقف الذي ينتج فيه الكلام، مثل شخصية المتكلم و المخاطب و العلاقات التي تربطهما وما يحيط بالكلام من ظروف

و ملابسات، لذلك نقول إن من نظر في اللغة على وجه التقعيد و الوصف و التفسير ينتهي بالضرورة إلى الأخذ بالمتغيرات الخارجية التي تكتنف المادة اللغوية واستعمالاتها؛ لأن المعنى القاموسي أو المعنى المعجمي ليس كل شيء في إدراك معنى الكلام.

وهذا السياق في القرآن الكريم، إضافة إلى ما سبق ما عرف عند المفسرين بـ)أسباب النزول (، و ما هو)قصة تستمد من الواقع عرضها و حلها و عقدها و حبكتها و أشخاصها و أحداثها (وملابسات نزول النص القرآني وظروفه و سياق الحال المتصور الذي نستشفه من سياق النص ما يحيط به من أخبار تحليل إلى موقف أو شخصية أو مشهد، و إذا كان لسياق الحال أثره في تكوين الوحدات اللغوية، المنطوقة أو المكتوبة فإن النص له أثره في سياق معين أيضا.

وهنا يمكن تلخيص القول في مفهوم السياق في التراث العربي في النقاط الثلاث:

- **الأولى:** إن السياق هو الغرض؛ أي مقصود المتكلم من إيراد الكلام، وهو واحد من المفاهيم التي عبر بلفظ السياق (السوق) عنها، وكان استعمالها بهذا منضبطا عند الأصوليين.
- **الثانية:** إن السياق هو الظروف و المواقف و الأحداث التي ورد فيها النص أو نزل أو قيل بشأنها، وأوضح ما عبر عن هذا المفهوم لفظا الحال و المقام.
- **الثالثة:** إن السياق هو ما يعرف الآن بالسياق اللغوي الذي يمثله الكلام في موضع النظر أو التحليل، و يشمل ما يسبق أو يلحق به من كلام يمكن أن يضيء دلالة القدر منه (موضع التحليل)، أو يجعل منه وجها استدلاليا.

ولا نخطأ اضطرابا لدى اللغويين المحدثين في فهم واقع السياق، و تحديداً مسألة الفصل بين السياق اللغوي و السياق الاجتماعي فقد عبروا عن ذلك الفصل بأن جعلوا السياق ينقسم إلى عناصر لغوية و أخرى غير لغوية، بل كل العناصر المكونة لها هي عناصر لغوية، منهم من ابتعد كثيراً فانقسمت العملية اللغوية بين يديه على سياق لغوي و سياق لا لغوي، وكل هذا لا يكون و لا يمكن له أن يكون، فالعملية اللغوية

—وهي واحدة—تتكون من عنصرين أساسيين هما: عناصر الحدث (الأداء) (الكلامي، أي الألفاظ و عناصر الحدث الكلامي؛ أي الألفاظ و عناصر الحدث الكلامي أو عناصر الموقف

الكلامي؛ أي عناصر الأداء التي تتألف في سياق منتظم هو السياق اللفظي تتألف في سياق آخر أوسع من هذا السياق، هو السياق الاجتماعي، فينتهي الأمر إلى سياق شامل مكون من عناصر لفظية متساوقة صوتياً و صرفياً و معجمياً، عناصر ليست لفظية لكنها لغوية، ذلك أن المعنى المعجمي ليس كل شيء في إدراك معنى الكلام، هذه هي المسألة الأهم في الدرس الدلالي، إذ يجب عد كل ما يشترك في التوصيل الدلالي لغوياً، يبدو أن فكرتي المقام و المقال و ارتباطهما بالسياق (context) يتحقق فيهما السياق اللفظي و السياق الاجتماعي، وهذه العناصر تشتمل على كل ما يضمه الموقف الكلامي، وما فيه من بواعث انفعالية أو مظاهر محفزة إلى المحاكاة مؤثرة في الاختيار اللفظي* .

وإذا كان هذا التصور يعد ربما تصورًا شاعرياً، غير أنه يقودنا إلى القول بأن السياق الاجتماعي سياق مركب من اللفظ و الموقف، وبعد ذلك فإن السياق اللغوي سياق مركب – أيضاً – من سياق الألفاظ و سياق الموقف الاجتماعي، وهو يضمن اللغة وظيفتها الاجتماعية التي نادى بها علماء اللغة.

و هناك مصطلح ثالث هو (context of culture) أي سياق الثقافة، وهو ذلك السياق الذي تنضوي تحته السياقات الأخرى لغوية أو غير لغوية.

3- حدود السياق اللغوي:

مرّ بنا قبل أن السياق هو النظم اللفظي للكلمة، وأنه البيئة المحيطة بالعنصر اللغوي، و إذا كان هذا العنصر قد يتناهى في الصغر إلى الصوت المفرد، و يبلغ في الكبرحد الجملة أو ما وراءها (النص)، فإن السياق اللغوي يحده – في الأغلب – العنصر اللغوي موضع التحليل، فإذا كان العنصر المطلوب تحليله أو دراسته هو الوحدة الصوتية (phoneme) فنحن أمام أقل حدود السياق في النص، و هو السياق الصوتي (phoneme context)، و يكون حد هذا السياق الكلمة بمفهومها الشائع وإن تعداها فلن يتطلب ثلاثة؛ لأنه يسقط الكلمة الأولى.

و حين يكون العنصر المطلوب تحليله هو (الكلمة) (أو المورفيم، فإن حدود السياق تمتد قليلاً لتصل إلى ما هو أكبر منها، وهو الجملة، ذلك أن الكلمة في الأغلب تتحدد وجوداً و معنى في إطار الجملة، أما حين يكون العنصر المطلوب تحليله أو الوصول إلى معناه هو الجملة، فإن حدود السياق تمتد إلى النص المتكون من عدة جمل، وقد تكون فقرة أو عدة فقرات، وقد يكون ما هو أكبر من ذلك.

وإذا كان التحليل اللغوي الدلالي خاصة، يتخذ الكلمة أو الجملة موضوعاً له، فإنه لا بد من أن تتدخل العوامل الخارجية أو ما يسمى سياق الموقف أو سياق الثقافة لارتباط الكلمات بالعلاقات السياقية الخارجية بالقوة أو بالفعل، و لارتباط الجملة بقضية لها علاقة بالخارج، وأقل ما يمكن أن تكون تلك العلاقة علاقة الصدق و الكذب بإزاء ذلك الخارج. و من هنا يمكن القول إن العنصر المتخذ موضوعاً للتحليل هو الذي يحدد حجم السياق المعتبر وتنوعه أيضاً.

ويفرق الأسلوبيون كمّياً بين نوعين من السياقات الأسلوبية:

أولهما: السياق الصغير: (Micro Context): ويقصد به الجوار المباشر للفظ قبله أو بعده، يُعنى أسلوبياً بدراسة الكيفيات التي تتفاعل بها الكلمات، فيبرز بعضها بعضاً ويؤثر بعضها في بعض.

والآخر: السياق الكبير: (Macro Context): وهو أحياناً أكبر من الجوار المباشر للفظ كالجملّة أو الفقرة أو الخطاب جملة، وقد يتخذ هذا المصطلح أسلوبياً دلالة خاصة تتمثل في جملة المعطيات التي تحضر القارئ، وهو يتلقى النص بموجب مخزونه الثقافي والاجتماعي.

وقد يقابل أحياناً هذين الحجمين من السياق (الصغير و الكبير) بالمفهوم نفسه الذي نفرق فيه بين سياق النص و سياق الموقف، فيجعل الكبير خاصاً بالمسافة السطرية الأطول مضافاً إليها السياق الطبيعي الفيزيائي (الأشياء و الأشخاص والمكان و الزمان... إلخ (و المعارف و علاقة المرسل بالمتلقي و أخيراً السياق التاريخي و الاجتماعي. ويلحظ هذا التشابه حين يتسع السياق الأكبر إلى ما هو تاريخي أو اجتماعي وهو ما يذكر بتسلسل السياقات التي أشار إليها فيرث وتجعل السياقات مندرجة ومنضوية تحتها الأصغر في الأكبر حتى سياق الثقافة .

وكما سبق وأن ذكرنا بأن الزمن النحوي ووظيفة في السياق فعلينا أن ننظر في السياق لنكشف عن الزمن، فلا اختلاف بين الزمن هنا هو في الواقع اختلاف في الجهة لا في المضي والحال و الاستقبال، بهذا يتبين لنا أن الزمن ووظيفة في السياق، لا ترتبط بصيغة معينة دائماً، وإنما نختار الصيغة التي تتوافر لها القرائن التي تعين على تحميلها معنى الزمن المعين المراد في السياق فلا يهم إن كان الزمن الماضي أتياً من صيغة

(فَعَلٌ) (أو صيغة) (يَفْعَلُ) (ما دام يمكن بالتفريق بالضمائم والقرائن بين الأزمنة المختلفة أن نختار من بين الصيغتين أصلحهما للدلالة على المعنى الزمني المراد في سياق بعينه. وهكذا نرى أن الجملة الخبرية المثبتة و المؤكدة لا فرق فيها بين دلالة الصيغة على الزمن في نظام الصرف وبين هذه الدلالة في السياق، ولعل هذا هو ما غرر بالنعاة، فلم يعنوا برصد الفروق الزمنية الدقيقة إلا في أضيق الحدود، أما في الجملة الخبرية المنفعية فقد رأينا أن أكثر ما يكون نفي الماضي، إنما يكون بواسطة المضارع، ولعل ذلك أيضاً هو الذي جعل النعاة ينسبون معنى الزمن إلى أدوات النفي مع أن الأداة لا يمكن أن تفيد زمناً وإنما يمكنها أن تفيد (الجهة) وهي تفيدها فعلاً في حالة الجملة المنفية.

وقد أدرك عبد الجبار توأمة قيمة السياق وقرائنه في تحديد المعنى، وحدد بحق المعالم الهامة لنظرية السياق اللغوية، عندما قال « كل لفظ متعين للدلالة بنفسه على معنى، فهو عند القرينة المانعة عن إرادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقاً مخصوصاً، ودال عليه بمعنى أنه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين، حتى لو لم يسمع للواضع

جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي، لكانت دلالته عليه وفهمه عند م عدم قيام القرينة محالا .»

ومادام الزمن النحوي **وظيفة** في السياق يؤديها الفعل، فلا بد أن تقوم القرائن الحالية و المقالية بدورها في تحديد هذا الزمن، وإن علينا أن ننظر في هذا السياق لنكشف عن الزمن، و السياق يرشد إلى تبيين المجل، و تعيين المحتمل، و القطع بعدم احتمال غير المراد. وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أكبر القرائن الدالة على مراد المتكلم. فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته والسياق وسيلة نحوية يدخل في تحديد المعنى الصرفي، وبهذا نرى أن الزمن وظيفة السياق كما أسلفنا القول، ولا يرتبط بصيغة معينة، بل نختار الصيغة التي تتوافر لها القرائن التي تعين على تقييد معنى الزمن المراد في السياق، فلا غرابة إن كان الزمن الماضي آتيا في صيغة (فَعَلَ (أو) (يَفْعُلُ) (مادام يمكن بالقرينة المفرقة بين الأزمنة. أن نختار أصلح الصيغ للدلالة على الزمن المراد في سياق ما.

إنّ التقسيم و التجريد أساسان لكل نشاط علمي، أيّا ما كان نوعه، وقصدنا بالتجريد خلق الاصطلاحات التي تدل على هذه الأقسام، وإنّ الباحث الذي لا يعتمد على هذين الأساسين يظل تائها في فوضى المفردات المبعثرة، و إن جمع المادة و تقسيمها و تسمية أقسامها ثم وضع القواعد، قد تمّ عند نحائنا العرب على نحو يثير الإعجاب، إلا أننا هنا في مجال دراسة المصطلح الزمني للفعل، نلاحظ أنه قد واجه نقصا هائلا في درس النحاة القدامى وجهودهم، وهو أمر طبيعي و منطقي، فهو ناتج عن قصور الدراسة لديهم في زمن الفعل، فقد رأينا أن النحاة نظروا إلى مقولة الزمن نظرة ضيقة، و ذلك لاهتمامهم بالزمن الصرفي و انشغالهم عن الزمن النحوي السياقي وكذا اهتمامهم بالشكل، و إغفالهم المعنى في دراسة الفعل، فلا غرابة -على هذا - أن نجد نقصا في مجال الاصطلاح الخاص بزمن الفعل.

و مصطلحات النحاة لم نتعد في الغالب (الماضي، و المضارع، و المستقبل والحال والأمر)، و المتأمل في هذه المصطلحات يجد معاني مختلطة، فتسمية (الماضي والمستقبل، والحال) مبنية على مقولة النحاة بدلالة الفعل على الزمن، في حين نجد تسمية (مضارع (لا تشعر بالزمان، و لكنها تشعر بأنه معرب؛ لأنه ضارع الأسماء في حركاته و سكناته، و الأسماء هي أسماء الفاعلين، وذلك لمشابهة اسم الفاعل في تحرك أوله وسكون ثانيه و تحرك ثالثه، أو بما في أوله من الزوائد الأربع، و النحاة بتسميتهم (يَفْعُلُ) (مضارع)، انصرفوا عن حقيقة الفعل ووظيفته اللغوية الصحيحة في بناء الجملة وهي الخصوصية الزمانية، فهم لم يعقدوا الشبه بين بناء (فاعل (و أبنية الأفعال من جهة كون كلّ منها حدثا يقترن بزمان*، بل من جهة الشكل المتمثل في أن هذا البناء يشبه المضارع في حركاته، ف (ضَارَبَ (مثل (يضرب (وهو تشبيه ظاهر ضعفه، كما يرى السامرائي، وذلك لأن هذا البناء لا يجمعه و المضارع إلا كسر ما قبل آخره، كما في (ضَارَبَ (و (يضرب (في حين أن (كاتب (مثلا

لم يسلم له هذا الكسر في الفعل الذي أخذ منه وهو (يَكْتُبُ ،) و على هذا نلاحظ أن الاعتبار الذي وقع عليه (الماضي – مثلا – هو اعتبار زمني، وهو في المضارع اعتبار شكلي، وهذا خلط منهجي، وهو الاعتراض المنهجي الذي يوجّه إلى الأساس الذي صيغت عليه هذه المصطلحات لدى النحاة القدامى.

و لقد أيدّ تمام حسان مصطلح (مضارع (ودافع عنه، فرأى أن النحاة كانوا على حق في تسميتهم المضارع مضارعا؛ لأنّ هذه التسمية – في رأيه – ذات دلالة شكلية لازمانية، ولوجرت هذه التسمية في الماضي و الأمر على هذا النمط لخلت اصطلاحات الزمن في اللغة العربية من عدوى التفكير في الزّمان، وكان اللاحقون في النحاة أقدر على تخليص النحو من برائث الفلسفة ، وهذا الرأي غريب حقا من تمام حسان، فهو في رأيه هذا يهمل مقولة الزمن في الفعل بدعوى التخلص من عدوى التفكير في الزمان الذي يعني عنده الزمن الفلسفي، و في الحقيقة لسنا نرى في مصطلح مضارع أي دلالة زمنية فهو ليس مصطلحا زمنيا على الإطلاق، وهو على هذا يناقض نفسه لأنه قال :

(اصطلاحات الزمن في اللغة العربية)، ثم إنّه سمّى المضارع (حالا (في أشهر كتاب له، وهو مصطلح ذو دلالة زمنية لا شكلية. وهذا مخالف لما دعا له من أن النحاة كانوا على حق في تسميتهم المضارع مضارعا، فلسنا ندري لماذا لم يبق على تسمية المضارع، و (الأمر) الذي تمنى لو جرت تسميته أيضا على نمط المضارع، ليس مصطلحا زمنيا، حتى يدعو إلى تغييره فهو يعني الطلب، ولا يكون في المستقبل،

و الدلالة الزمنية فيه التزامية وليست مطابقة كما في لقب الماضي ، فقد كان أحرى أن يسمّى (الأمر (مستقبلا ، كي تستقيم له الدلالة الزمنية.